لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قوله
في حكم واحد اي في شان اثر واحد وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا بد
اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي
الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا نقدير احد الضدين الخ بل يقول ليس هذا التقابل
الا توهم اجتماع المتقابلين وبين ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على الخصوص وهو ظاهر
ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص
ان جوازا استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز وذلك ليس للتقابل ولك ان تقرر الكلام
على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الموجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكما هو ان يكون في عالم
اللفظ ما يندر في عالم العين اولا يكون فيه في بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر واحد بالشخص
سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانا قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات
المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور
حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقيق قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد
قوله اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تنا.
من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحركة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة
لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني اللام او الاضافة دون ساير الخواص كالفاعلية والمفعولية
قيل وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعفت الخ قيل في توجيه
عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة انه محذوف
لا لمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين
المقدر قوله ان العلمية تزول باللام او الاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية ان كان العلم في الاصل
مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل
الذي يقوم على ثلث قوايم واقام الرابعة على طرف الحافر ناقلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الاله
عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التقدير يكون جملة هو ما اشتمل
منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه
مبتداء محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات
واللام لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث قال
وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل قوله لان التعريف انما يكون للماهية فمن جعل الضمير
راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى الخبر اعني
ما اشتمل فان المبتداء هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يات بشيء الا ان يقال
ان اللام ابطلت معنى الجمعية وانما صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول

اى بسبع وزن فعل وذلك
انه اذا كان الالفاظ واحدا بالنوع
يكون منع صرفها ايضا واحدا بالنوع
فههنا كذلك يعني ان الالفاظ
واحد بالنوع والمنع واحد بالنوع
ايضا لا بالشخص الذي هو
المراد بالمنع في قوله منع صرف لفظ
واحد منه

على بيان

٤٢

على بيان الطرد قوله على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار
ماخذه فاذا اخذ الماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في تعريفه ولئن تنزلنا عن ذلك
فلا شبهة في ايهام الدور ولانه خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح
المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال الاسم عليها انه يكون موصوفا بها اي كالموضوع
بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها
وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المحلول للنسبة فالمرفوع ماله
نسبة الى علامة الفاعلية لكونه ملابسا لها ملابسة الكل للجزء وتضمنه له او ملابسة المطرد عليه
للطارى والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة قوله اذ معنى الرفع المحلي انه في محل الخ الظاهر من
العبارة ان الرفع المحلي هو هذه الحيثية وح لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما
للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزمة لتوهم رفع له اولا اعتبار رفع لما هو في محله
وان الاشتمال اعم من ان يكون تحقيقا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله
لكان الامر ظاهرا قوله وكيف تخص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم
على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد كما ذكرناه انفا قوله منه اى من المرفوعات فان الكلام مسوق
له او من ابتدائية اتصالية ويابي عنه قوله ومنها المبتداء قوله او مما اشتمل الخ به ويجوز ان يجعل
راجعا الى الموفوعات بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتداء قوله لانه جزء الجملة
الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا
وقولهم بذالك اي راي ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله
ويدفع بانه نادر غير مطرد وحرف الباء زايد قوله التي هي اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع
للاسناد قوله ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتداء فانه عدمي معقول
وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى من المبتداء ولا يعارضه ما ذكر في المبتداء
لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله قوله لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه
فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلمة قوله ولانه يحكم
عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد دفعة استيعاب وهو فضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة
او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل قوله اسند اليه الاسناد هنا بمعنى النسبة
ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة
قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا تخفى بعدها عن التعريف قوله او شبهه او التنويع لا للتشكيك
او التشكيك قوله اي ما يشبهه في العمل او في الدلالة على الحدث ولا تخرج فاعل الظرف لانه
فاعل لعامله حقيقة قوله وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى الحد الاخرين
المستفاد من لفظه او قوله لان الاسناد الى الضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه مقر الاسناد

Copyright King Saud University